المواجهة الأمنية لجريمة تعاطي المخدرات بين الشش والشباب

رسالة مقدمة لكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة
للحصول على درجة الدكتوراه فى علوم الشرطة

إعداد
الباحث/ جواد محمد عبود

لجنة المناقشة والحكم

الأستاذ الدكتور/ نجاتي سيد أحمد سند أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة الزقازيق (مشرفاً و رئيساً)

الأستاذ الدكتور/ جميل عبد الباقى الصغير أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة عين شمس عميد الكلية «الأسبق» (عضواً)

اللواء الدكتور/ محمد محمد عنب الأستاذ المساعد بقسم العلوم الجنائية بكلية الدراسات العليا (عضواً)

اللواء الدكتور/ حازم مختار الحاروني مدير الإدارة العامة للشئون القانونية «الأسبق» (مشرفاً)

٢٠١٦ م

يُمثل تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية والإدمان أحد المشكلات المنتشرة في معظم دول العالم، التي مازالت تشكل تحدياً رئيسياً لعالمنا المعاصر، لتزايد أخطارها الصحية والاجتماعية والاقتصادية، ولارتباطها بالعديد من أنماط الإجرام والعنف والفساد، ولتهديدها للأمن والاستقرار والتنمية.

ولما كان تعاطي المخدرات غير المشروعة يمثل سلوكاً معقداً يعتمد على الفرد وبيئته وعلى المخدرات ذاتها، بينما تتأثر أسواق المخدرات بكل مستوياتها بالتفاعل بين الطلب على المخدرات وتوافرها، ويؤثر في هذا التفاعل عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية، فقد ركزت الجهود الأولى التي بذلت لمواجهة مشكلة المخدرات، بما فيها الصكوك الدولية لمراقبة المخدرات، على مكافحة عرض المخدرات غير المشروعة، وجاء أول اعتراف دولي بأن عرض المخدرات مرتبط بالطلب عليها، حينما أدرج في اتفاقية الحد من صنع المخدرات وتوزيعها في عام ١٩٣١م نظام لتقدير المخدرات المشروعة(١)، بغية منع تسريب تلك المخدرات إلى القنوات غير المشروعة، وكانت المرة الأولى التي تتجه فيها الأنظار إلى الاهتمام بخفض الطلب على المخدرات باعتباره الجناح الثاني للمواجهة.

ومن بعدها تبنت الاتجاهات الدولية الاهتمام بجانب خفض الطلب في كافة المعاهدات والإعلانات الصادرة عن الأمم المتحدة، وكان من أهمها ما صدر عن الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت بنيويورك في يونيو ١٩٩٨م، التي صدر عنها إعلان المبادئ التوجيهية لخفض الطلب والإعلان السياسي(٢)، الذي استهدف وضع استراتيجية استشرافية للقرن الحادي والعشرين

---

(١) د. على أحمد راغب: "إستراتيجية مكافحة المخدرات دولياً ومحلياً"، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٧م، ص ٢٨٤.

(٢) انظر الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية- إصدارات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام ٢٠٠٩م، ص٧ وما بعدها.

لتحقيق عدد من الغايات القابلة للقياس، التي تسعى في مجموعها إلى تحقيق هدف إخلاء المجتمعات من آفة المخدرات اللعينة.

ومن المسلم به أن عرض المخدرات غير المشروعة والطلب عليها هما عنصران مترابطان لظاهرة واحدة، يتفاعلان بشكل كبير ويؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، فالطلب على المخدرات يحفز العرض ويُنشط المنتجين والجالبين والمروجين، بينما توافر المخدرات يخلف بدوره تسهيلاً وتيسيراً يساعد المجربين والمتعاطين من المعتادين والمعتمدين في الحصول عليها، الذي غالباً ما ينتهي إلى تزايد وتيرة ومعدلات الطلب علي المخدرات.

ولا شك أن الهدف الأساسي لكل من استراتيجيات خفض العرض والطلب هو نفسه التقليل إلى أدنى حد من تناول وتعاطي المخدرات غير المشروعة أو التخلص منهما، وإذا ما تم بلوغ ذلك الهدف، سينخفض أيضاً تطور الاضطرابات الناتجة عن تناول مواد الإدمان وما يرافقها من مشاكل صحية واجتماعية، مما يحتم أن تكون البرامج الهادفة إلى التقليل من مشكلة المخدرات شاملة ومتكاملة ومتوازنة لا أنشطة متفرقة وتنافسية[١].

وبالنظر إلى تعدد حلقات مواجهة مشكلة المخدرات – إنتاجًا وتحويلًا وتصنيعًا وزراعةً وتخزينًا وتهريبًا واتجارًا وتعاطيًا.. إلخ، فضلاً عن اتصال كل حلقة منها بالعديد من المشكلات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية مثل غسل الأموال والفساد والارتباط بتزايد معدلات ارتكاب الجرائم الأخرى.

وتُعد مكافحة العرض وخفض الطلب من أساليب المواجهة .. وإن كان الثابت تاريخياً أن جهود مكافحة العرض قد لاقت من العناية الكثير سواء على المستوى المحلى أو الدولي– إلا أنها لم تحقق الهدف والغاية المرجوة – فإن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لجهود خفض الطلب، فرغم مناشدة المنظمات الدولية بضرورة إيلاء عناية

(١) تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، إصدارات الأمم المتحدة، ٢٠١٤م، ص ١–١٠.

متكافئة ومتكاملة لكل منهما بالتوازي، فإنها لم تنل تلك العناية إلا مؤخراً.

وتشير أحدث تقارير الأمم المتحدة[١]إلى تزايد أعداد المتعاطين لأغلب أنواع المواد المخدرة التقليدية والمستجدة منها؛ حيث بلغ تقديرات إجمالي المتعاطين للمخدرات على مستوى العالم إلى (٢٤٣) مليون نسمة بما يمثل ٥،٢% من سكان العالم (٧،٢ مليار) معظمهم من الشباب، منهم أكثر من:

- ١٧٧،٦ مليون نسمة يتعاطون القنب(الحشيش – البانجو).
- ٣٣،٤ مليون يتعاطون أنواع الأمفيتامينات (الأمفيتامين – الإكستاسي).
- ١٦،٣ مليون يتعاطون الأفيونيات (الأفيون– الهيروين).
- ١٧،٢ مليون يتعاطون الكوكايين.

وهو مما يدل على أن مشكلة تعاطي المخدرات والإدمان عليها مازالت تشكل خطراً كبيراً يهدد العنصر البشرى في مختلف بلدان العالم وقاراته المختلفة، غنية أو فقيرة، كما يهدد بانهيار الكثير مما حققه العالم من إنجازات، وبمزيد من التخلف للمجتمعات الفقيرة.

وتشير أحدث الدراسات إلى انخفاض سن التعاطي إلى١١ عامًا[٢]، بحيث أصبح النشء هم الأساس في التعاطي، ويرجع اتجاههم لذلك للعديد من الأسباب، ولما كان الشباب والنشء هم أكثر الفئات التي تستهدفها أنشطة المخدرات في الوقت الذي يمثلون حاليًا أكثر من ثلثي عدد السكان في مصر، فإن المشكلة تزداد تعقيدًا وتحتاج إلى المزيد من الجهود.

ورغم تناول عدد من الدراسات لمشكلة تعاطي المخدرات من جوانب عدة تشريعية واجتماعية واقتصادية وصحية .. إلخ، إلا أن الدراسات لم تتناول المواجهة

---

(١) انظر تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام ٢٠١٤م، ص ١، ٢.

(٢) تقرير فني عن أنشطة صندوق مكافحة وعلاج الإدمان لعام ٢٠١٤م، التابع لوزارة التضامن، ص ١٩.

الشاملة للمشكلة من الناحية التشريعية والأمنية والمجتمعية [1].

وتتمثل أهمية الدراسة في:

أن التعاطي والإدمان يعد لب مشكلة المخدرات، ومكمن الخطورة فيها؛ لأنه يمس الإنسان في ذاته وكيانه أولًا، وذلك قبل النظر للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمشكلة، كما أن عملية التعاطي مازالت تثير العديد من القضايا، ومازالت الكثير من المشكلات تتفرع عنها؛ فنجد بدايةً خلافاً حول النظر إلى التعاطي بين من ينادي بإباحته أو تخفيف القيود عليه، وبين من ينادي بالتجريم والتشديد؛ وخلافاً آخر في النظرة إلى المتعاطي والمدمن بين من يراه مريضًا يستحق العلاج والرعاية الكاملة بل وضحية المجتمع أو الأسرة أو للتجار والمروجين، في حين يراه فريق آخر مجرماً يلزم عقابه و تقويمه، وثالث يدمج بين النظرتين باعتباره مريضًا في حالات، ومجرمًا في حالات.

كما يثور الجدل أيضاً حول المسئولية عن علاج المدمن وطرق هذا العلاج وجدواه، وغير ذلك فإن التفاوت في الرأي تتسع هوته كلما تعمق الحديث والبحث

---

(١) تجدر الإشارة في هذا الأمر إلى أن إصراري على اختيار موضوع جريمة التعاطي لدراستى هذه رغم سبق تناول أستاذي السيد اللواء الدكتور/ محمد فتحي عيد رحمه الله لها عام ١٩٨١م، موضوعًا لرسالة دكتوراه – تقدم بها لكلية الحقوق –جامعة القاهرة، إنما يرجع إلى أهمية الموضوع وتجدده ربما على مدى كل عقد أو على الأكثر عقدين من الزمان، إلى الدرجة التي أرى معها إمكانية –بل حتمية– تكرار تناول موضوع الرسالة كل فترة من الزمن، لما يطرأ –حتماً– على الظاهرة من مستجدات في أنواع المخدرات وأساليب وأنماط تعاطيها، وفي استراتيجيات وسياسات وتشريعات مواجهتها؛ فلم يكن الباحثون في الثمانينيات قد شهدوا أو عرفوا أنواعاً كثيرة مما ينتشر الآن من المخدرات مثل(الإكستاسي والآيس والكابتاجون والكيتامين والترامادول، والمؤثرات النفسية الجديدة من "أشباه الأفيون وأشباه القنبين والكاثيونيات ..إلخ") حول العالم، كما أن المتابع للتطورات يمكنه أن يلحظ أن الغد غالباً ما سيحمل معه المزيد من التهديدات والمواجهات.

في الأسباب الدافعة للتعاطي والمانعة له، ودور كل منها في زيادة أو تحجيم أعداد المدمنين؛ كما اختلفت اتجاهات أجهزة إنفاذ القانون في البلدان المختلفة في كيفية التعامل مع المتعاطي، والإجراءات الشرطية التي يجب اتخاذها تجاهه، وأساليب تنفيذ السياسة التشريعية لمواجهة المشكلة.

لذا فقد رأيت تناول موضوع الدراسة تحت عنوان "المواجهة الأمنية لجريمة تعاطي المخدرات بين النشء والشباب" **للأسباب التالية:**

- الإحساس بأهمية المشكلة، التي استشعرها الباحث على مدى سنوات الخدمة الطويلة في مجال مكافحة المخدرات والتعامل مع المتعاطين والمدمنين، وذويهم.
- استهداف أنشطة المخدرات من أهم دعامات تقدم المجتمع وركيزته للبقاء والتنمية والحفاظ على النشء والشباب.
- السعي إلى دعم السياسات الشاملة والمتكاملة، وذلك بغية تناول المشكلة وفق منظور جديد، يقوم على تكامل جهود المواجهة على مختلف الأصعدة في جانب مكافحة العرض وخفض الطلب.
- الرغبة في استعراض دور كل من أجهزة العدالة الجنائية والمجتمع المدني في تحقيق سياسات المكافحة بشكلها المتكامل، متضمناً كافة الجوانب الإيجابية والسلبية الحالية، مع وضع رؤية لتعظيم الإيجابيات وتحجيم السلبيات وصولاً إلى مجتمع رافض ومناهض للمخدرات.

وذلك من خلال التركيز على أدوار كل من أجهزة إنفاذ القانون وآليات العمل الراهنة، والمنظور الحالي لجريمة التعاطي ومدى توافق نظرة المجتمع والقائمين على إنفاذ القوانين، ودور أجهزة إنفاذ القانون في مكافحة العرض، فضلاً عن إلقاء الضوء على دور المجتمع المدني في حلقة المواجهة لتوجيه وتعزيز ودعم الجهود الحكومية، لاسيما في مجال خفض الطلب.

وتهدف الدراسة إلى:

استعراض جوانب مشكلة التعاطى والإدمان من خلال إبراز بعدها التاريخي وحجمها وأسباب تفاقمها والآثار المترتبة عليها والأطر التشريعية والأجهزة المعنية بمواجهتها وخططها في تنفيذ أدوارها للخروج برؤية موحدة متكاملة تحقق العدالة والمصلحة الاجتماعية والوقاية الفعلية في إطار إنساني وقانوني، وتصحيح المفاهيم والأساليب الخاطئة المؤدية إلى استمرارية المشكلة وتفاقمها، وتساعد في وضع إطار عملي لأجهزة إنفاذ القوانين لمواجهة هذه الجريمة، وإفراد دور محوري للمجتمع المدني لتفعيل جهود المكافحة.